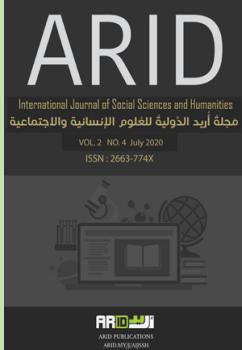




ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and
Humanities (AIJSSH)

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>



مَجْلِسُ أَرِيدُ الدَّولِيُّ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

المجلد الثاني ، العدد الرابع ، تموز 2020 م

The Particularity of The Relation of Research Institutions with Decision-Makers

Khaled A. Tumi

in Strategic and Security Studies "Regional and International", National Center for Research and Scientific Studies, Tripoli, Libya.

طبيعة العلاقة الراهنة بين المؤسسات البحثية وصانعي القرار

خالد عبدالقادر التومي

الدراسات الإستراتيجية والأمنية "الإقليمية والدولية" ، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، طرابلس، ليبيا.

kdtumi2@yahoo.com

arid.my/0003-6615

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.249>

ARTICLE INFO*Article history:*

Received 22/04/2020

Received in revised form 13/06/2020

Accepted 20/05/2020

Available online 15/07/2020

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.249>**ABSTRACT**

This study presents three main approaches; The rooting methodology for the subject of the study; Taking into account the analysis of the status of research and studies, and the importance that touches upon the very essence of community development. Not only that; But even in the renaissance and advancement of nations regionally and continentally. And also, to have a look at the reasons that stand stumbling block in failing to achieve that, and despite the existence of extensive research and studies in all fields of development, which is represented in the large gap between research institutions and policy makers in Arab States. But even at the continental level, that is why we find it flounder when make decisions, and low level of services provided by the governments. This is due to these decisions are not based on prior studies, to insure simulate the particularity of the decision with the purpose for which it was established, where we would like to clarify through this study to Touching the concept of scientific research, and to shows the importance of scientific research in the development of societies, and to recognize the reality of this interactive relation between the two directions; Research Institutions and decision-makers.

Keywords: Scientific Research, Importance of Scientific Research, Development of Societies, Particularity of Research Relation.

ملخص

تقوم هذه الدراسة على عرض ثلاثة مطالب أساسية، بمنهجية التأصيل لموضوع الدراسة، مع الأخذ بالاعتبار التحليل الخاص بوضعية دور الأبحاث والدراسات، وتلك الأهمية التي تمس جوهر تنمية المجتمعات، وليس هذا فقط، بل حتى في نهضة وتقدير الأمم إقليمياً وقارياً، وأيضاً لنظر في الأسباب التي تقف حجر عثرة في عدم تحقق ذلك، وبالرغم من وجود الأبحاث والدراسات الغزيرة في جميع ميادين التنمية، والتي تمثل في الفجوة الكبيرة فيما بين المؤسسات البحثية وراسمي السياسات في الدول العربية، بل حتى على المستوى القاري، لنجد تخطيط في اصدار القرارات، وتدني في مستوى الخدمات المقدمة من الحكومات، وذلك بسبب عدم استناد هذه القرارات على دراسات مسبقة؛ لضمان محاكمات طبيعة القرار مع الغرض الذي أنشئ من أجله، حيث يتمثل ما نود إيضاحه من خلال هذه الدراسة في التطرق لما هيّة البحث العلمي، وتبين أهمية البحوث العلمية في تنمية المجتمعات، والوقوف على حقيقة تلك العلاقة التفاعلية بين الاتجاهين "المؤسسات البحثية وصناعي القرار".

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، أهمية البحوث العلمية، تنمية المجتمعات، طبيعة العلاقة البحثية.

المقدمة:

تُعد البحوث والدراسات العلمية من أسمى النشاطات التي يمارسها العقل البشري، فهي جهد مُنظم من الإنتاج الفكري؛ الذي يهدف إلى صناعة الحياة، وتحقيق التطور، والنهضة والعمaran، والعمل على تأسيس لبنة مستقبل أفضل من أجل الأجيال.

فمن المعروف أن تقدم الأمم ونهضتها الحضارية مرهونة بعدها عوامل، ومن أهمها .. رعايتها واهتمامها بالبحث العلمي وتطبيقاته، ومن هنا .. فإن هذه الأهمية للبحث العلمي تتطلب الاهتمام بمؤسساته وأدواته، وعلى رأسها الجامعات والمؤسسات البحثية، سواءً كانت الحكومية منها أو الخاصة، وهذا لما تشكله من مصادر أساسية للإنتاج المعرفي اللازم للتطور والبناء الحضاري للمجتمع عموماً، والمحلّي خصوصاً .. كما أصبحت هذه المؤسسات البحثية ظاهرة عالمية، وفاعلاً أساسياً في عملية صنع القرار، وإعداد السياسات العامة ورسمها للدول، وخاصةً في المجتمع الغربي .. كما أنها أصبحت شكل إحدى الظواهر الأساسية للتغيير الحضاري، والإنتاج الفكري، والبحث العلمي.

ومن هذا المنطلق فقد أولت الجامعات في الدول المتقدمة برامج البحث والتطوير اهتماماً خاصاً، وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر، ورصدت لهذا الغرض الأموال الازمة لتوفير الأجهزة المختبرية، والمعدات العلمية التي يحتاجها الباحثون بتخصصاتهم المختلفة، ولا عجب في ذلك؛ فالباحث العلمي يُعد إحدى أهم وظائف الجامعات الأساسية بصفة خاصة، ومؤسسات البحوث والدراسات بصفة عامة؛ فبدون بحث علمي تصبح الجامعة مجرد مدرسة تعليمية لعلوم و المعارف ينتجهما الآخرون، أيضاً ذات الحال في المؤسسات البحثية؛ فبدون الإبداع العلمي وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها والسعى لتوظيفها لحل المشكلات المختلفة التي تواجه المجتمعات تكون بلا فائدة.

كما تُعد البحوث الجامعية التي تجزءها تلك الجامعات أحد أهم مؤشرات الجودة والتمييز في سلم تصنيف الجامعات محلياً وإقليمياً ودولياً، فضلاً عن جذبها للباحثين الجيدين من طلبة الدراسات العليا

وأعضاء الهيئة التدريسية من داخل البلاد، أو حتى من الدول الأخرى، الأمر الذي يؤدي حتماً إلى تطوير برامجها التعليمية، وأنشطتها العلمية المختلفة.

إلا إننا نتناول هنا في موضوع هذا البحث، موضوعاً أساسياً في دور الأبحاث والدراسات، وتلك الأهمية التي تمس جوهر تنمية المجتمعات، وليس هذا فقط، بل في نهضة وتقدير الأمم إقليمياً وقارياً، وأيضاً لانظر في الأسباب التي تقف حجر عثرة في عدم تحقق ذلك، رغم وجود الأبحاث والدراسات الغزيرة في جميع ميادين التنمية، والتي تتمثل في الفجوة الكبيرة فيما بين المؤسسات البحثية وراسmi السياسات في الدول العربية، بل حتى على المستوى القاري، لتجد تخطيط في إصدار القرارات، وتدني في مستوى الخدمات المقدمة من الحكومات، وذلك بسبب عدم استناد هذه القرارات على دراسات مسبقة؛ لظمان محاكمات طبيعة القرار مع الغرض الذي أنشئ من أجله، وأيضاً هناك سبب آخر جوهري، وهو أن المواطن منذ النشء .. اعتاد أو تربى على استعمال العقل منذ الحضانة والروضة، ووصولاً للجامعة، وهو كمخزن لتجمیع المعلومات، وليس لاستعمالها أو معرفة كيفية توظيفها في شأنه الحيادي والعملي، وهذا يعكس مانراه في الغرب؛ فإنهم يتعلمون منذ الطفولة كيف يستعملوا العقل كمحترر وليس كمخزن .. ومن هنا نحتاج لإعادة صياغة وتجويه العقل للتعامل مع العلم التجريبي، واستعمال هذا العلم، وليس مجرد تخزينه وحفظه في العقل .. كما نتعامل مع المعلمات رغم جمالها وروعتها، وبكل ما تحتويه من معاني ومضامين؛ على أنها شعارات خالدة؛ فقط في الأدب العربي.

1. إشكالية الدراسة: هذه الدراسة تطرح الحاجة إلى الإجابة عن التطورات الجديدة، والمتمثلة في التعرف على أهم العناصر المطلوبة لتفعيل هذه البحوث والدراسات، والاستفادة منها في عموم عملية التنمية التي تصبو إليها مجتمعاتنا اليوم، وأيضاً التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون قيام البحوث العلمية في المساهمة في تلك التنمية المرجوة، والمتمثلة في طبيعة العلاقة فيما بينها ومؤسسات رسم السياسات، وصانعي القرار.

2. أهداف الدراسة: تأتي هذه الدراسة استكمالاً لدراسات سابقة؛ تناولت دور المؤسسات البحثية سواءً كانت الجامعات أو المراكز البحثية؛ في تنمية المجتمعات؛ إذ أن هذه المؤسسات البحثية باعتبار أنها الحاضنة السليمة لإجراء البحوث والدراسات العلمية، وذلك بما يتوفّر لديها من كفاءات بشرية، وتجهيزات، ومكتبات متخصصة، ومناخ علمي متميز .. إلا أنه ومن خلال ما

يلمسه الباحث؛ لوجود بعض الركود والإخفاق في البحث العلمي في هذه المؤسسات، الأمر الذي ينعكس سلباً على تفعيل وإنجاح دورها في المساهمة بالتنمية المجتمعية.

3. منهجية الدراسة: تقوم الدراسة بعرض ثلاثة مطالب رئيسية؛ بمنهجية التأصيل لموضوع الدراسة؛ مع الأخذ بالاعتبار التحليل الخاص بوضعية بناء مجتمع المعرفة؛ الذي يُعد من أولويات العالم المتحضر بكل جوانبه وأبعاده، ومن أولويات بناء مجتمع المعرفة، هو البحث العلمي بكل أشكاله، وأنواعه المختلفة. وبقصد إيجاد رؤية موضوعية وشاملة قدر المستطاع لهذه الدراسة؛ سنتناوله من ثلاثة مطالب رئيسية، والتي يأتي سردها تباعاً:

المطلب الأول: ماهية البحث العلمي.

المطلب الثاني: أهمية البحوث العلمية في تنمية المجتمعات.

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين المؤسسات البحثية ومؤسسات رسم السياسات وصانعي القرار.

4. أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة في خانها جانبًا كبيرًا في تبيان أهمية البحوث والدراسات العلمية بمختلف أنواعها في عملية التنمية، وأيضاً في دورها الهام الذي من الممكن أن تؤديه في العديد من المجالات التي من شأنها أن تخدم الفرد بصفة خاصة، والمجتمع بصفة عامة؛ هذا في حال ما أتيحت لها الفرصة في ذلك، وكذلك في التوجيه الذي من الممكن أن يستفاد منه بالنسبة لرأسي السياسات، وصناعة القرار في الدولة.

المطلب الأول: ماهية البحث العلمي

يُعد البحث العلمي أمل الشعوب؛ من أجل التمتع بالرفاهية، والتي تمثل في تحقيق الراحة بشتى صورها لبني البشر، وإيجاد الحلول لمختلف المعضلات التي تتعرض لها المجتمعات؛ سواءً على الجانب العلمي أو المجتمعي، ولا شك في أن معيار تحضر الأمم اليوم يُقاس بمدى اهتمامها بالبحث العلمي، وما يتم إنفاقه من ماديات في سبيل إقامة دولة العلم، وفي هذا المضمار تشير الدراسات إلى أن تقدم الدول يتتناسب طردياً مع تطور البحث العلمي، ومدى الاهتمام به من جانب المسؤولين.

وهناك الكثير من التعريفات التي تتحدث عن ماهية البحث العلمي؛ فقد يذهب البعض لتعريفه .. بأنه الطريقة التي يتم فيها إعمال الفكر، وبذل مجهود ذهنی بشكل منظم، وذلك حول مجموعة من القضايا أو المسائل؛ بالتفصي والتفصيش عن العلاقات والمبادئ التي تربط بينها، وذلك بهدف الوصول للحقائق

التي يتم بناء أفضل الحلول عليها "بينما يذهب البعض الآخر بأنه" أساليب وطرق تهدف للكشف عن الحقائق، والمعلومات، وال العلاقات الجديدة، والحقائق للتأكد من صحتها مسبقاً، ومدى إمكانية تطويرها، وتعديل المعلومات القائمة للوصول إلى العموم، والتع�ق في المعرفة العلمية.

فالبحث العلمي أيًا كانت ماهيته يهدف إلى تكوين المعرفة، ولكن إلى جانب المعرفة هناك أهمية أخرى له كتطوير مستوى الاستنتاج العقلي، وسرعة البديهة، وتنمية روح الابتكار، والبحث والإبداع لدى الباحثين، ورفع كفاءة حسن التعبير الذاتي عن فكر الذات والغير؛ بأسلوب منظم ومتزن وصحيح، وبناء شخصية علمية لديها القدرة على التفكير بالمستقبل، والتعرف على الظواهر الطبيعية، واكتشافها ومحاولة تفسيرها، وفهمها والتعرف على أسبابها، والسيطرة عليها، وذلك يعطي القدرة على التحكم في بعض العوامل التي قد تكون سبباً في ظاهرة ما.

وقد تختلف الأسباب التي تدفع الباحث للقيام بالبحث العلمي؛ حيث يوجد دافعان مؤثران بشكل أساسي في حث الدارس أو الباحث إلى التوجه للدراسة والبحث، وهما على النحو التالي سردها تباعاً:

أولاً: الدافع الذاتي ..

الذي يشتمل على حب المعرفة؛ حيث يتمتع بعض الأفراد بميلهم للتنقيب والبحث عن المعرفة والحصول عليها، أو الحصول على درجة علمية؛ فقد يكون الدافع لدى الباحث هو رغبته بالعلو بالدرجة العلمية، والحصول عليها، وحب الشهرة أو الظهور؛ فقد يكون الدافع لدى الباحث البحث على صيت، والترقية في العمل حيث يقوم بعض الأشخاص بالبحث العلمي للترقى في السلم الوظيفي خاصةً في الجامعات، والاهتمامات الشخصية بموضوع معين، وقد يكون الاهتمام الشخصي بموضوع معين دافع للباحث عن المعلومات المتخصصة في هذا الموضوع والتع�ق فيها، والبحث في الآراء المختلفة.

ثانياً: الدافع الموضوعي ..

والذي يتميز بوجود مشاكل؛ فقد يكون الدافع لدى الباحث هو وجود مشكلة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو علمية وغيرها، وإيجاد بديل للموارد الطبيعية؛ فقد يكون الدافع هو شح المواد النادرة، مما يدفع الباحثين للبحث عن بدائل، وزيادة الدخل القومي حيث تحاول الدول من زيادة دخالها القومي بطرق مختلفة، لذا يقوم الباحثون بالبحث في مجالات متعددة لكيفية استغلال الثروات، وظهور حاجات

جديدة فهذا مما ترتب على التطور والتكنولوجيا الحديثة، ومتطلبات الحياة لارتفاع مستوى معيشى أفضل، هنا يظهر دور الباحثين لإيجاد طرق للإيفاء بهذه الحاجات.

و يتم تقسيم البحث لأكثر من اتجاه، وذلك تبعاً لمواصفات معينة في كل نوع بحثي:

التصنيف الأول .. يعتمد على منهجية البحث، وهي ثلاثة أنواع:

النوع الأول: **البحوث النظرية** .. طبيعتها لا تستند على الواقع، لتعتمد الملاحظة وتجربة المراحل المكونة للبحث، والتأملات النظرية والاستدلالات العقلية، هي بحوث العلوم الفيزيائية والكيميائية.

النوع الثاني: **البحوث التجريبية** .. تعتمد في أساسها على الواقع والاستقراء العلمي، يلجأ له الباحث عند الملاحظة والتجارب الخاصة بغرض معين، لتكون عناصر البحث قابلة للفحص الكمي.

النوع الثالث: **البحوث الميدانية** .. وهي البحوث التي ينزل فيها فريق البحث أو الباحث إلى المجتمع ليجمع المعلومات من عينة البحث حسب ما نقتضيه مشكلة البحث.

التصنيف الثاني .. فهو من حيث الهدف، وينقسم إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: **البحوث الاستطلاعية** .. تهدف لاستطلاع البيئة والظروف المحيطة بالمشكلة أو الظاهرة التي يتم دراستها في مادة البحث، بغرض التعرف على الفروض التي سيتم وضعها بالبحث العلمي.

النوع الثاني: **البحوث الوصفية** .. تهدف لاكتشاف الواقع ووصف المشكلة والظواهر وصف تفصيلي من خلال تحديد خصائصها الكمية والكيفية، لمعرفة الحالة السابقة للظواهر وتطورها.

النوع الثالث: **البحوث التفسيرية أو البرهانية** .. التي تفسر كيفية حدوث الظاهرة منذ البداية حتى اللحظة، وتحليل سبب حدوثها.

خصائص وأبعاد البحث العلمي ..

1. الوصول إلى حقائق جديدة:

حيث إن أهم الأهداف التي يسعى إليها الإنسان من خلال استخدام وتبني البحث العلمي، هو الوصول إلى حقائق جديدة، وقد تكون تلك الحقائق الجديدة موجودة من قبل، ولكن يُصيّبها في بعض الأحيان النقص؛ فيأتي الباحث بمنهجية محددة يختبر بها تلك الحقائق ومتغيراتها ليصل إلى حقيقة كليلة.

2. الوصف:

يعتبر الوصف العلمي غاية من الغايات الميدانية للبحث العلمي، ويعمل الباحث على وصف الظواهر وتقييدها وتحليل بياناتها؛ ليصل إلى وصف كامل مبني على أسس منهجية يتم تحديدها مسبقاً؛ كما أن الوصف العلمي هدف في البحث الأكاديمي للمتغيرات التي يصعب على الإنسان أن يؤثر فيها، أو يُخضعها للتجربة، فيكون البحث عبارة عن وصف للظاهرة وبنيتها ومكوناتها الظاهرة والمستترة.

3. معرفة المستقبل:

معرفة المستقبل في البحث العلمي ليس دجلاً كما وضمنا فيما مضى من فقرات، فالاتباع العلمي والمعرفة والتحليل الاستباقي للمشكلات ومتغيراتها لا يحدث إلا باتباع المناهج والأساليب العلمية.

4. تقييم حلول قوية للمشكلات:

يساعد البحث العلمي الإنسان من خلال تقديم حلول للمشكلات التي تقف عقبة أمام الإنسان، ومن الممكن أن تكون ظاهرة اجتماعية أو كونية أو معرفية؛ لذلك يكون موضوع البحث هو مشكلة الدراسة، ومن خلال البحث العلمي وأساليبه التطبيقية لحل تلك المشكلة تظهر في الدراسة على هيئة نتائج.

5. الابتكار والتجديد:

الابتكارات والاختراعات ليست وليدة اللحظة أو الحاجة، بل إن تلك المساهمات والابتكارات العلمية تحققت من عمل بحثي علمي منظم، وطبقت عليه أسس البحث العلمي؛ فكان نتاج أبحاثهم ابتكارات واختراعات، وأما عن التجديد؛ فهو يظهر بوضوح عندما يعرض الباحث الحقائق الناقصة، ويسعى إلى تقديم حلول أكثر حداثة وملائمة مع ما آلت إليه المشكلة من خلال موضوع البحث.

6. المعرفة:

دائماً ما تدفع الحاجة الإنسانية إلى البحث والتدبر والتفكير في خلق السموات والأرض، وما يظهر أمامه من مظاهر ومشكلات، فلا يستطيع عقل البشر أن يتحمل الجهل أمام الغيبيات، لهذا قد لجأ الإنسان إلى البحث العلمي ليتحصل على معرفة صحيحة لكل ما يحتاج إليه من الحقوق البحثية كلها.

وظائف البحث العلمي: والتي تتعدد في سبع وظائف أساسية، والتي نأتي على سردتها تباعاً:

1. جمـع	2. إتـمام	3. اخـصار	4. تطـوير
المتفرق	الناقص	المُسهب	المختصر
5. تجيـلة	6. نـقـدـ السـائـد	7. إـبـادـعـ الـجـديـد	

خلاصة: مفهوم البحث العلمي ..

يمكن القول بأن البحث العلمي هو أسلوب منظم لجمع المعلومات الموثوقة وكتابة الملاحظات والتحليل المنطقي والموضوعي لتلك المعلومات وفق تبني سلسلة من الأساليب والمناهج العلمية بغية التوصل إلى التأكد من صحة هذه المعلومات والفرضيات أو تعديلها أو تزويدها بما هو جيد، ومن ثم التوصل إلى بعض النظريات والبراهين التي تفي بالتبؤ بمثل موضوع الدراسة، والتحكم في أسبابه أو تبعياته؛ حيث يعتبر البحث العلمي أداة لترجمة الحقائق، فيقوم به مجموعة أفراد من المختصين في مجال البحث العلمي بهدف التوصل إلى الحقائق، ونخلص لبعض التعريفات التالي سردتها تباعاً:

- البحث العلمي .. هو الطريقة المنهجية لجمع البيانات، وحل المشكلات، وتقديم تفسيرات منطقية حول ظاهرة ما، بطريقة التفكير الصحيحة لمساعدة الإنسان في التغلب على مشكلاته الاجتماعية، والحياتية، من أجل جعل حياته أكثر سهولة، وأعلى رفاهية.
- البحث العلمي .. هو الأسلوب المنظم في جمع البيانات، وتدوين الملاحظات، والتفسير الموضوعي لها، من خلال اتباع توجيهات وارشادات المناهج والأساليب العلمية.
- البحث العلمي .. هو دراسات منظمة ومحكمة تساعد الإنسان على تقديم التفسيرات والشروطات والابداعات العلمية والأدبية، والتأكد من صحتها وجهازيتها للتنفيذ، ومشاركتها مع الآخرين.

4. البحث العلمي .. هو الوسيلة الأولى والأكثر فاعلية في حل المشكلات، والكشف عن الحقائق، والتأكيد من صدقها، مع عدم التسليم بالبديهيات، بل من خلال تطبيق قواعد منهجية تمكن الباحث العلمي من الوصول إلى حقائق جديدة ونافعة، مع مشاركتها مع الغير.
5. البحث العلمي .. هو وسيلة الإنسان لفهم الأحداث والاتجاهات والنظريات العلمية، من خلال تقديم النصائح والحلول الأكثر ملائمة مع المشكلة البحثية.
6. البحث العلمي .. هو ما يجعل الباحث إنسان منظم ومنهج؛ قادرًا على الابداع والابتكار، وتطبيق النتائج التي يتوصلا إليها، من خلال اتباعه لأخلاقيات البحث العلمي وأدابه.
7. البحوث العلمية .. هي صاحبة الفضل في تعليم الإنسان طريقة التفكير السليمة لحل المشكلات، وتقديم الشروحات القوية بالإضافة إلى أنه المصدر الأول للعلوم التطبيقية.

المطلب الثاني: أهمية البحوث العلمية في تنمية المجتمعات

بناءً على ما تم التوصل إليه في المطلب السابق في تعريف البحث العلمي من حيث إنه عبارة عن عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يُسمى (الباحث) من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تُسمى (موضوع البحث) باتباع طريقة علمية منظمة تُسمى (منهج البحث)، بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للنعميم على المشكلات المماثلة فتُسمى (نتائج البحث)، أيضًا .. من حيث العموم؛ فالباحث العلمي؛ يُعتبر الدراسة العلمية الدقيقة المنظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق يمكن الاستفادة منها والتحقق من صحتها.

بهذا .. يُعد وسيلة للتنمية؛ بإعداد البرامج الاجتماعية ورسم السياسة الاجتماعية لا تتحقق فاعليتها، لا يكون إلا على قاعدة من المعطيات الرقمية والبحوث؛ كما أن البحث وعلى اختلافه؛ تدرس الحياة الواقعية للأفراد والمجتمعات؛ لذلك فإن النتائج التي تهدف إليها، هي حل المشكلات الإنسانية والاجتماعية.

ومن هنا نقول: إن البحوث العلمية "خاصةً التي تُعنى بالدراسات المجتمعية"، تهدف إلى تحقيق الأهداف المناطة بالبحث العلمي بصفة عامة، وهي وصف الظواهر وتفسيرها، والتبرؤ بوقوعها ومحاولة التحكم فيها، وهو وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق الاستقصاء الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة؛ التي يمكن التحقق منها، والتي تتصل بهذه

المشكلة أو الظاهرة المحددة، والذي يكمن في خصوصية الظاهرة الاجتماعية، والمتمثلة في التعامل مع متغيرات كثيرة، الموضوعية منها أو الذاتية.

وبما أن البحث في المضمار، وعلى تنويعها واختلافها؛ تدرس الحياة الواقعية للأفراد والمجتمعات، وأن النتائج تهدف إلى تطوير سبل حياة الأفراد، وتنمية المجتمعات ورؤيتها "فييقى التساوى المطروح هنا" عن مدى طبيعة العلاقة بين البحث العلمي والتنمية الاجتماعية بالنسبة للمجتمعات ..؟

فإن الحديث عن أهمية العلم والبحث العلمي، ودورهما في التنمية والتقدم؛ حديث قديم يضرب بجذوره منذ تاريخ العلم والبحث العلمي، وأيضاً كونه حديث جديد متجدد عبر الزمان والمكان؛ فأصبح من البديهيات التي لا داعي لنكرارها، والتأكيد عليها، والدليل في موقع أي دولة على سلم التقدم والحضارة مرهون بمدى تقدّمها في مختلف مجالات العلم والبحوث العلمية؛ بشقيه الطبيعي والاجتماعي؛ فما نشهده اليوم ولنمس آثاره على كافة الأصعدة والمستويات، وفي مختلف الأنشطة وال المجالات، هو وليد الثورة العلمية، التي تترجم منجزات تكنولوجية؛ لتسخدم وتوظف في شتى مناحي الحياة.

وهذا نجده مُسند منذ القدم تاريخاً، وفي ظل الإسلام أيضاً، إذ نجد أن أول كلمة نزلت في مُحكم التنزيل لرسولنا الكريم "عليه الصلاة والسلام" هي كلمة (إقرأ)، والتي تحدث في طيات معانيها على طلب العلم، الذي لا يأتي إلا بالقراءة، وهذا يدل على اهتمام ديننا الحنيف بالعلم والتعلم، ومنه الدالة موصولةً بأهمية البحث العلمي وقيمه بالنسبة لتنمية وتطوير لفرد والأسرة، بل والمجتمع بصفة عامة.

وأيضاً طبقاً لأمر التدبر الذي ورد في القرآن الكريم، وهو أمر مباشر من الله عز وجل بالدراسة والبحث والتحقيق والمعرفة؛ كما أن طلب العلم هو فريضة على كل مسلم، وهو في ذلك لا يميز بين علم وآخر، بل اعتبر العلوم النافعة التي تحقق مصلحة دينية، أو توصل إلى منفعة دينوية، وهذا لاما نجده صريحاً في معنى التدبر؛ بأنه تمجيداً للعقل، وتحصيل العلم "حتى نجده قد قرن شهادة العلماء بشهادة الملائكة" وفي هذا وذاك الأمثلة كثيرة في كتاب الله العزيز.

وحتى بالرجوع للعصور الذهبية عند العرب وال المسلمين .. فقد أنشئت المدارس في مختلف البلاد الإسلامية شرقاً وغرباً، وكثرت المكتبات حتى أنها امتلأت بالمؤلفات في مختلف العلوم، ونذكر هنا على سبيل المثال (مكتبة خلفاء الأندلس)؛ فقد اشتملت وحدها على ستة مئة ألف مجلد، وقد كان

بالأندلس حينها سبعون مكتبة عامة، وقد اجذبت هذه المكتبات الدارسين والباحثين عن المعرفة من منابع العالم المختلفة؛ ينهلون من علوم العرب ومؤلفاتهم؛ بغية التقدم والتطور.

ومن باب التأصيل لأهمية البحث العلمي في مقام تنمية المجتمعات في كافة مجالات العلم والمعرفة؛ فنذكر هنا بعضًا من سبقونا في بحر الدراسات والبحوث من العرب والمسلمين:

جابر بن حيان بن عبد الله الأزدي (جابر بن حيان) .. فهو مؤسس في علم الكيمياء، وظلت أبحاثه وما توصل إليه؛ هي المرجع الأول حتى القرن الثامن عشر؛ في أوروبا والغرب كافة.

أبو بكر محمد بن زكريا (الرازي) وأُلْقِبَ بـ جالينوس العرب وطبيب القراء، وهو مؤسس الكيمياء الحديثة، وما أورده في كتابه الحاوي؛ في علم الطب، والذي يتكون من عشرين مجلدًا.

علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي (ابن سينا) .. وما أورده في كتابه القانون؛ حيث بقيت مؤلفاته لفترة طويلة المرجع الأساسي لتدريس الطب في جامعات العالم، وأيضًا في علم طبقات الأرض .. رسالة المعادن والآثار العلوية من كتابه الشفاء، في كيفية تكوين الجبال والأحجار، والمواد المعدنية، من أهم المراجع التي اعتنقتها أوروبا إبان نهضتها العلمية.

علاء الدين بن أبي حزم القرشي (ابن النفيس) .. وما أورده بكتابه الموجز في الطب؛ خاصًّاً ذلك التخصص الدقيق في دراسة الدورة الدموية، وكان أول من اكتشف الدورة الدموية الصُّغرى.

أبو علي الحسن بن الحسن (ابن الهيثم) .. من مؤسسي علم البصريات، وذلك في تطبيقه لنتائج الهندسة المعمدة؛ بالإضافة لقياسات المضبوطة في البحث البصري، ونقل الدراسات الإغريقية في انعكاس وانكسار الضوء إلى نقطة ظلت غير قابلة للتجاوز، باعتبارها دقيقةً علميًّاً حتى مقدم البصريات الحديثة، المؤسس الأول لعلم المناظر ومن رواد المنهج العلمي.

أبو عبد الله محمد بن موسى (الخوارزمي) .. مؤسس علم الجبر، وكتابه الشهير بعنوان "الجَبْر والمُقَابَلَة"، أول حل منهجي للمعادلات الخطية والتربيعية، وفيه طرق حل المسائل بالوسائل المختلفة، وهو الذي أسس اسم الجبر في العالم؛ فانتقل إلى اللغات الأجنبية.

عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون أبو زيد (ابن خلدون) .. أول مفكر اجتماعي استخدم المنهج العلمي بعلم الاجتماع، وسمى بعلم العمران البشري؛ أول من صاغ قوانين تقدم الأمم وانهيارها.

أما عن مناهج البحث عند مفكري الإسلام ..

فنذكر ما ورد في إحدى مقدمات "ابن الهيثم" والتي هي من الدرر القيمة والشذرات النفيسة، والتي يقول فيها، نبتدئ في البحث باستقراء الموجودات، وتصفح أحوال المُبصرات، وتمييز خواص الجزيئات، ونلقط باستقراء ما يخص البصر في حالة الإبصار، وما هو مُطرد لا يتغير، وظاهر لا يشبه من كيفية الإحساس، ثم ترقى في البحث والمقياس على التدرج والترتيب، مع انتقاد المقدمات، والتحفظ في النتائج، ونجعل غرضنا في جميع ما نستقرره ونتصفحه استعمال العدل لا اتباع الهوى، ونتحرى في سائر ما نميزه وننقد طلب الحق لا الميل مع الآراء، فلعلنا ننتهي بهذا الطريق إلى الحق الذي يثأج الصدر، ونصل بالتدريج إلى الغاية التي عندها يقع اليقين، ونظر مع النقد والتحفظ بالحقيقة التي يزول معها الخلاف وتتسجم بها مواد الشبهات، وما نحن، مع جميع ذلك، برآء مما هو في طبيعة الإنسان من كدر البشرية، ولكننا نجهد بقدر ما هو لنا من القوة الإنسانية، ومن الله نستمد المعرفة في جميع الأمور.

وأيضاً فيما ورد في مقدمة "ابن خلدون" والتي من الممكن تلخيص موضوعها في مجموعةً من الأسس والنظريات التي ساهمت في جعله المؤسس الحقيقى لعلم الاجتماع؛ على عكس ما يدعى به علماء الغرب؛ بأن المؤسس الحقيقى هو الفرنسي .. أو غست كونت .. علماً بأن قراءة المقدمة تؤدي لاستنتاج ثلاثة مفاهيم أساسية، والتي هي على النحو التالي سرده تباعاً:

1. أظهر ابن خلدون أن المجتمعات البشرية تمضي وفق قوانين محددة تسمح لهم بالتنبؤ بالمستقبل

في حال دراستها بشكلٍ جيد.

2. أكد بأن هذه القوانين يمكن تطبيقها على المجتمعات التي تعيش في مختلف الأزمنة.

3. أشار إلى أن علم العمران لا يتأثر بالحوادث الفردية، بل بالمجتمعات ككل.

ولابد من الإشارة إلى أنه قد توصل للعديد من النظريات الباهرة حول نظرية العصبية، وقوانين العمران، وأطوار الدولة، وسقوطها؛ فحافظت نظرياته، ووصل إليها عديد العلماء في وقت لاحق.

استنتاج: ولكل ما سالف الإسهام فيه؛ نستنتج ذاك الترابط الوثيق بالتفاعل المفترض بين البحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية؛ بالتنمية المجتمعية بالإعمار البشري، يبدو أن الدول المتقدمة؛ بارعة في ترسیخ هذا الارتباط، والاستفادة منه لأقصى الحدود؛ حيث يعود تحسن مستوى معيشة أفرادها بنسبة (60 - 80%) إلى التقدم العلمي التقني؛ بينما يعزى هذا التحسن بنسبة (20 - 40%) إلى وجود رأس المال.

إن تحقيق هذه التنمية؛ باعتبارها هدفاً إستراتيجياً لكافة دولنا اليوم؛ يفترض أن يُلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بمقدرات واحتياجات الأجيال القادمة والتي تليها؛ مما يتطلب استحضار عنصر البحث العلمي، والانفتاح على ما تثبّته التكنولوجيا الحديثة من إمكانات وإنجازات واعدة في هذا الشأن، فهذا تؤكده العديد من التجارب العالمية في مختلف الدول، بشكل فعال لصالح تنمية وتطوير رفاهية المجتمعات في مختلف الميادين وال المجالات، وما يتبع ذلك من حث وتشجيع على البحث، الابتكار والابداع، فعلاً وليس قولاً.

فالدول التي تعرف كيف تطبق مخرجات البحث العلمي؛ نجدها دائماً تحل مكان الصدارة في مجالات عديدة، هذا ما يجعلها تتقدّم؛ لكثر مساعيّتها الثقافية والعلمية في حضارة الإنسان في مجال تقديم الخدمات المتنوعة لمواطنيها وفق أحدث الأساليب، أو نموها الاقتصادي، أو حُسن استغلالها لمواردها.

حيث أن تنمية وتطوير الرأس المال البشري، والتي تمثل في تشييد وصيانة البنية الأساسية التي من شأنها أن تكفل لدولة تعليمياً يُمكنها من مواكبة باقي دول العالم؛ هذا لما تمثله من أهمية بالنسبة إلى قدرة الدول النامية؛ ليس في تحسين وضعها فحسب، بل من أجل المساعدة في رفاهة أفراد مجتمعها. وبهذا فإن الاعتماد على معطيات ونتائج البحث العلمي، وتلافي الارتجال والعشوائية في اتخاذ القرارات، والتدابير على اختلاف أنواعها؛ يمنح هذه الدولة المصداقية والقدرة على تحقيق الاستقرار واستمراره؛ بما يعكس بالإيجاب على تطور وتنمية مجتمعها.

ويفترض في مراكز ومؤسسات الأبحاث والدراسات بمختلف تخصصاتها؛ أن تلعب أدواراً كبيرة في هذا الصدد؛ وبخاصة على مستوى وضع الدراسات، والمقررات، والخطط، والتوصيات المرتبطة بمبادرات مجتمعية حيوية على طريق ترشيد القرارات وتوجيهها.

خلاصة: أهمية البحوث العلمية في تنمية المجتمعات ..

أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي في وقتنا الحاضر أشد منها في أي وقت مضى؛ فأصبح مجتمعنا في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة المثمرة؛ التي تكفل الراحة والرفاهية للفرد، وتتضمن له العيش بليق بيته الإنساني، وبعد أن أدركـت الدول المتقدمة أهمية البحث العلمي، وعِظم الدور الذي يؤديه في التنمية ومنها إلى التقدم، أولـته الكثـير من الاهتمام وقدـمت له كلـ ما يحتاجـه

- من متطلبات سواءً كانت مادية أو معنوية؛ حيث إن البحث العلمي يُعتبر الداعمة الأساسية للاقتصاد والتطور لأي مجتمع، وبهذا يمكن لنا أن نخلص إلى جملة من النقاط، التي نأتي على سردها تباعاً:
1. يُساهم البحث العلمي في تخلص المجتمع من الظواهر السلبية، لأنه يجد الحلول لهذه الظواهر.
 2. يُعد ركناً أساسياً من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها كافة؛ فأهمية البحث العلمي ترجع إلى أن الأمم أدركت أن عظمتها وتقوّتها يرجعان إلى قدرات ابنائها العلمية والفكريّة والسلوكية.
 3. يُساهم في تقدم المجتمع في كافة نواحي الحياة، ودوره كبيراً في دفع عجلة التطور نحو التقدّم والازدهار.
 4. تزداد أهميته بازدياد اعتماد الدولة عليه، ذلك لإدراكيّتها لأهميته في استمرار تقدّمها وتطورها، وبالتالي تحقق رفاهية شعوبها بالمحافظة على مكانتها؛ فالبحث العلمي يساعد بإضافة المعلومات الجديدة، ويساعد على إجراء التعديلات الجديدة للمعلومات السابقة بهدف استمرار تطورها.
 5. للبحث العلمي دور كبير في إثبات صحة النظريات الصحيحة، وتصحيح النظريات الخاطئة.
 6. البحث العلمي يساعد في التغلب على كل المشكلات التي تواجه المجتمع بطرق علمية، إذ تقوم الجهات المسؤولة بتطبيق الطرق التي تنتج عن الأبحاث، بتسهيل نشرها وتوزيعها، بطرق المخاطبات السريعة.
 7. البحث العلمي يُفيد المجتمع في تقصي الحقائق التي يستفيد منها في التغلب على بعض مشاكله، كالأمراض والأوبئة أو في معرفة الأماكن الأثرية أو الشخصيات التاريخية أو في التفسير النقاد لآراء والمذاهب والأفكار، أيضًا حل المشاكل الاقتصادية والصحية والتعليمية والتربية وحتى السياسية منها.

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين المؤسسات البحثية ومؤسسات رسم السياسات وصانعي القرار

إن مسألة علاقة البحث العلمي تضعنا من جديد أمام الملاحظة الجديرة بالتأمل، والفحص، وإعادة النظر، وهي تلك المسألة التي تعني عميق الارتباط بين الجامعة والبحث العلمي من جهة أولى، والمجتمع واحتياجاته من جهة ثانية، ومؤسسات رسم السياسات وصانعي القرار من جهة ثالثة؛ فالأطروحة التي مازال يلح عليها الدراسون والباحثون من داخل وخارج الجامعات، والتي تمثل في

الجامعة ومراكز البحث والدراسات العلمية؛ ظلتا تعيشان واقع انفصال مُخيّف عن احتياجات المجتمع؛ فهما يبعدتان عن مشكلاته، وعن طموحاته، وتطلعاته، وعن احتياجاته.

لذا .. فهـما مصاـباتـان بـحـالـة يـائـسـةً أـشـبـهـ بالـعـقـمـ، وـهـما لا تـضـطـلـاعـ بـأـيـ مـسـؤـلـيـةـ اـجـتـمـاعـيـةـ حـقـيقـيـةـ، وـلـاـ سـيـماـ منـ حـيـثـ الإـسـهـامـ فـيـ قـيـادـةـ الـمـجـتمـعـاتـ نـحـوـ التـقـدـمـ وـالتـطـورـ، وـمـنـ حـيـثـ الـأـخـذـ بـيـدـهـ نـحـوـ الـمـزـيدـ مـنـ تـطـوـيرـ مـفـهـومـهـ تـجـاهـ الـحـيـاةـ، وـتـجـاهـ عـلـاقـاتـهـ بـالـكـوـنـ وـالـأـشـيـاءـ .. وـالـسـبـبـ فـيـ كـلـ ذـلـكـ لـيـسـ سـرـاـ مـنـ الـأـسـرـارـ؛ فـالـذـيـ يـعـرـقـلـ دـورـ الـجـامـعـاتـ؛ باـعـتـبـارـهـاـ مـنـارـةـ لـلـعـلـمـ وـالـبـحـثـ الـعـلـمـيـ فـيـ عـمـومـ الـمـجـتمـعـاتـ،ـ هـوـ أـنـ هـنـاكـ خـوـفـ أـوـ تـوـجـسـ مـنـ تـدـخـلـ الـجـامـعـاتـ وـمـرـاـكـزـ الـبـحـوثـ وـالـدـرـاسـاتـ فـيـ التـنـمـيـةـ الـمـجـتمـعـاتـ بـصـفـةـ عـامـةـ،ـ وـفـيـ التـنـمـيـةـ الـمـجـتمـعـيةـ بـصـفـةـ خـاصـةـ؛ـ فـيـرـونـ فـيـ ذـلـكـ تـجـاـوـزاـ لـأـهـدـافـهـ الـتـعـلـيمـيـةـ؛ـ فـيـعـمـدـونـ إـلـىـ تـكـرـيـسـ الـمـفـهـومـ الـبـاهـتـ لـلـعـلـمـ وـالـتـعـلـيمـ،ـ وـهـوـ أـنـ تـنـخـذـ الـجـامـعـاتـ وـبـحـوـثـهـاـ الـعـلـمـيـةـ مـوـقـفـاـ مـحـايـداـ مـنـ رـسـمـ الـسـيـاسـاتـ وـصـنـعـ الـقـرـاراتـ،ـ وـذـلـكـ لـكـيـ تـؤـديـ مـهـمـتهاـ الـعـلـمـيـةـ فـيـ هـدوـءـ وـإـبـادـعـ،ـ وـالـاسـتـمرـارـ فـيـ إـنـتـاجـ مـخـرـجـاتـ لـاـ تـجـدـ مـكـانـ لـهـاـ مـكـانـاـ فـيـ سـوقـ الـعـمـلـ،ـ وـبـذـلـكـ مـُتـنـاسـينـ أـنـهـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـكـونـ لـلـجـامـعـاتـ وـالـبـحـثـ الـعـلـمـيـ فـيـهـاـ دـورـاـ نـاهـضـاـ فـيـ تـحـسـنـ وـتـطـوـيرـ الـمـجـتمـعـاتـ ..ـ فـنـظـرـتـهـمـ لـلـجـامـعـاتـ هـيـ نـظـرـةـ نـسـقـيـةـ مـغـافـقةـ؛ـ لـاـ مـكـانـ لـلـإـبـادـعـ وـالـابـتكـارـ فـيـهـاـ،ـ وـهـذـاـ اـنـطـلـاقـاـ مـاـ سـبـقـ،ـ فـإـنـ الـبـحـثـ الـعـلـمـيـ فـيـ دـولـاـتـ،ـ وـخـاصـةـ مـنـهـ الـبـحـوثـ الـاجـتـمـاعـيـةـ،ـ الـأـمـرـ الـذـيـ يـواجهـ تـحـديـاتـ،ـ وـصـعـوبـاتـ،ـ وـعـرـاقـيلـ.

وذلك لوجود قطيعة كليلة، أو فجوة عميقة تفصل المشتغلين بالبحث الاجتماعي براسمي السياسات، أو أن هناك علاقة غير تفاعلية، أحديه الجانب ومن طرف واحد، وتشتغل فقط في موضوعات تحتاجها مؤسسات رسم السياسات، أو متخذى القرار بما يتناسب وتوجهاتهم.

لعل من أسباب هذه الفجوة في ظل السنوات الأخيرة؛ أنها ترجع إلى عدم الاستقرار الذي يعتبر نتيجة منطقية للتغيرات العديدة التي طرأت على الأجهزة المسيرة والمنفذة للسياسة الوطنية من حيث الصالحيات والتنظيم؛ الأمر الذي جعل عملية التكفل بمنظومة البحث العلمي "الجامعات ومراكز البحوث والدراسات" تمر بمراحل متذبذبة، والذي أثر بذلك سلباً على الظروف المادية والمعنوية التي شهدتها هذه المنظومة .. كما أن هناك غياب تصور واضح وشامل عن أهمية البحث العلمي؛ من أجل بناء وإرساء القواعد الأساسية اللازمة لمجتمع متقدم، وبالإضافة إلى ذلك تبدد وتشتت شمل الكفاءات البشرية من جملة الباحثين والدارسين؛ مما تسبب في تقليص عملية التراكم المعرفي الذي لا مكان بدونه لأى تطور أو تقدم.

أم يكون السبب في وجود الانقطاع الواضح في علاقة العرض والطلب فيما يتعلق بموضوع البحث العلمي، ومرد ذلك إلى قصور العملية الاتصالية التي يفترض أن تربط المنتج بالمستهلك، حيث إنه يتم تقديم العديد من البحوث والدراسات إلى مؤسسات رسم السياسة وصانعي القرار، والمبنية على أساس علمية، ذات توجه وطني صرف، شأنها الوحيد هو خدمة المجتمع، وهذا بكليته من أجل الوصول إلى نتائج إيجابية على المستوى الذي يحتاج إلى وضع سياسة واضحة ومنهجية مضبوطة، وإنما في وجود تلك البحوث والدراسات، وأيضاً في ظل غياب من يستهلكها؛ حيث يكون ميناؤها الأخير الذي ترسى فيه هو أدراج المكاتب، أو حدود الأرشيف في تلك المؤسسات، وذلك أن المؤسسات الوطنية العامة منها أو الخاصة؛ ما زالت تعتبر البحث العلمي ثانوياً في نشاطها، والذي من المفترض أن يكون البحث العلمي في قلب الرهان بالنسبة للمؤسسات، وأن تبذل الجهود من أجل أن يكون لكل مؤسسة فرعها الخاص بالدراسات وتطوير البحث، وأن تخصص ضمن ميزانياتها ميزانية مستقلة للبحث لجعل منتجاتها في مستوى المنافسة.

وإن المتأمل لواقع البحث العلمي اليوم؛ يجد أنه مقتصرًا على مؤسسات رسم السياسة وصنع القرار، وهذا ما يخلق ما يسمى في علم الدراسات بـ "العلاقة المرضية" والتي تمثل في سير الدراسة أو البحث من حيث الموضوع، والنتائج مع التوصيات؛ ف تكون مسيسةً بين منتج البحث ومستهلكه، والتي تعود إلى ترببات الاقتصاد الموجه الذي لم يكن يعطي للمؤسسة روح المبادرة، وبالإضافة إلى هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها دولنا العربية بصفة خاصة أو عموم القارة الأفريقية بصفة عامة، وهذا ما يبين لنا مدى الفجوة الواسعة بين مؤسسات رسم السياسة وصانعي القرار وبين المستوى البحثي والأكاديمي، فالدولة تققر إلى سياسية علمية محددة المعالم، والأهداف، والوسائل، أو أنها تُقر سياسة غير معنِّه، وهذا من شأنه أن يوجس الخففة عند العامة قبل الباحث، وخاصةً في ظل هذه الاضطرابات المتتابعة والمترابطة.

حيث إننا عندما نتحدث عن رسم سياسات أو صانعي القرار؛ فلا نقصد بهم القادة السياسيين فقط وإنما أيضًا الأمر موجه إلى كبار المسؤولين، والإدارات العليا؛ سواءً في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، وحتى إلى كل صانع قرار على المستوى البلدي أو المحلي، وهذا من واقع مفاهيم السياسات العامة، وما أشار إليه بعض الباحثين بأن السياسة العامة تعني مسار عملي مقصود من قبل الحكومة، أو أحد مؤسساتها؛ لتقديم حلول لقضية معينة تلاقي اهتمامًا عاماً، ويجب أن يتجسد هذا المسار العملي

في صورة تشريع، أو قانون، أو تصريحات عامة، أو أنظمة ولوائح تنظيمية محددة، أو قرارات واختيار بدائل "وفي هذا المسار العملي لمفهوم السياسات العامة" بأن السياسات العامة كبرامج حكومية هي نتاج لعمليات اتخاذ قرارات سياسية وإدارية متداخلة ومعقدة، وهذا ينحصر إلى أن مصطلح السياسات العامة؛ قد ارتبط بما يُعرف بـ"رسم السياسات العامة" وهو الاتجاه الذي تسعى مراكز الأبحاث والدراسات للتأثير فيه إيجاباً بغرض التحسين والتطوير من أجل التقدم. وبالإضافة إلى المشكلات الإدارية والتنظيمية، والفساد المالي والإداري؛ في هذه وتلك المؤسسات، وإلى جانب هذا تأخر عملية نقل المعلومة التقنية من الدول المتقدمة إلى الداخل الوطني، وبقاء كثير من مراكز البحث مهمساً، أو تحت قيادات قديمة مترهلة؛ غير مدركأ لأبعاد التقدم العالمي في ميادين البحث العلمي، ولا سيما في العلوم التكنولوجية والطبيعية، وأيضاً في إهمال التدريب المستمر للباحثين، بل قد وصل حال كثير من مؤسسات البحث العلمي إلى تهميش الكوادر البحثية التي لا تتفق وسياسية إدارتها أو إمكاناتها، ومن هنا يجد الباحث أبواب الهجرة مفتوحةً إلى الدول الغربية، فقط لتجد هذه العقول البيئة العلمية المناسبة لها، والمعززة لمواهبها، والداعمة لأفكارها الابتكارية.

وهنا يظهر جلياً الدور الذي أصبحت عليه مراكز البحث والدراسات في معظم دول العالم بشكل عام، والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بشكل خاص؛ فإن مراكز الأبحاث والدراسات تلعب دوراً أساسياً في إنتاج المعرفة والبحث العلمي، وما ينتج عنه من تطبيقات على صعيد توجيه وصياغة السياسة العامة للدول في مختلف مجالاتها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتعليمية، بالإضافة إلى عقلنة وترشيد القرار بما يتاسب والمرحلة التي تمر بها تلك الدولة، وفي كثير من الأحيان يتم اتخاذ القرار من المسؤولين وصانعي القرار في قضايا معينة وفق ما تحدده نتائج دراسات المراكز البحثية.

إن دور وتأثير مراكز الأبحاث والدراسات في الدول الغربية عموماً، في عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة يتفاوت بشكل كبير عن دورهم وتأثيرهم في دول العالم الثالث بما في ذلك عالمنا العربي .. كما أنتانجت مراكز الأبحاث والدراسات في الكثير من دول العالم المتقدمة؛ قد أصبحت جزءاً ثابتاً من البنية السياسية؛ إلى المدى الذي أصبحت تعتبر جزءاً عضوياً من عملية رسم السياسات في تلك الدول، ولنا أن نلخص بعضًا من النقاط التي يُعمل بها الآن في تلك الدول، والتي تحدد وظائف ومهام مراكز الأبحاث والدراسات، والتي هي على النحو التالي سردتها تباعاً:

1. إجراء البحوث حول تحليل المشكلات التي تواجه السياسات العامة.
2. تقديم الإرشادات أو الاستشارات حول الاهتمامات أو المستجدات العاجلة أو الفورية للسياسات.
3. تقويم البرامج الحكومية.
4. تقديم التفسير حول المبادرات السياسات العامة لوسائل الإعلام لتسهيل استيعاب الجمهور لها.
5. توفير العلماء والكتابات الأساسية أو الخبرات اللازمة لحكومة لإعداد السياسات العامة.

ومن خلال هذه الوظائف والمهام نستنتج تلك الطبيعة التي تعكس علاقة المؤسسات البحثية في التأثير على عملية اتخاذ القرار أو على صناع القرار، وكذلك في رسم السياسات العامة، أي بمعنى إن هذا الدور المنوط بالمؤسسات البحثية، هو جزء من دور يُحتسب للبحث العلمي أو المعرفة؛ بصفة أن هذه المؤسسة هي إحدى مؤسسات البحث العلمي وإنتاج المعرفة، وهذا ما يُظهر الارتباط الواضح بين عملية التنمية والبحوث العلمية والتطبيقية؛ بما فيها استطلاعات الرأي والبحوث الميدانية، وإن هذا الارتباط ضروري في حالة الوضع الراهن الذي تمر به أوطاننا، وذلك من أجل مجموعة من الأهداف، والتي ذكر منها ما يلي سردها تباعاً:

1. الكشف عن أولويات التنمية في المجتمع، وما هي أسهل السبل وأسرعها لتحقيقها من خلال استخدام الموارد المحلية المتاحة.
2. تطوير البحث العلمي المحلي بما يتوافق مع احتياجات البيئة المحلية، وتوظيف الموارد الذاتية.
3. دعم اتخاذ القرار، وجعله أكثر عقلانية.

خلاصة: لطبيعة هذه العلاقة ..

تأسيساً على ما سبق ذكره؛ لتوضيح تلك الفجوة العميقة التي تفصل المشتغلين بالمؤسسات البحثية برسم سياسات، وثبين أنها علاقة غير تفاعلية، والتي بدورها تشتل فقط في موضوعات تحتاجها مؤسسات رسم السياسات، أو متاخرة القرار؛ دون تصور عام وواضح المعالم، ولا فقاره للأليات التطبيقية التي تخص المجتمع على مستوى البلديات والمحليات من حيث التوعية، والتفسير لأهمية هذا الإجراء، أو ذات المطلب الإصلاحي، وبهذا يمكن لنا أن نُلخص أمر هذه الفجوة في جملةً من النقاط، والتي نأتي على سردها تباعاً:

1. ضعف ثقافة التفكير المنهجي لدى الكثير من المسؤولين والإدارات العليا؛ من حيث إن هذه الإشكالية تمثل في أن الكثيرين من صانعي القرار أو المسؤولين يعتقد أنه الأعلم والأقدر على

الفتوى في الكثير من المجالات أو المهام المسئولة عنها، وبالتالي فهو لا يتلمس ضرورة الاعتماد على المؤسسات البحثية التخصصية، أو تكليف مراجعات علمية خارجية تمتلك العمق المعرفي التخصصي، أو الأدوات المنهجية اللازمة للتحليل العلمي للقضايا والمشكلات موضوع القرار.

2. الحذر المفرط من الانفتاح بسهولة على الأفكار الجديدة، ونقصد هنا بذلك الأفكار القادمة من خارج محيط الإشراف والإدارة المباشرة للمسؤولين وصانعي القرار.
3. غياب لوجود قواعد بيانات إلكترونية، وبمعايير عالمية .. أي بمعنى .. عدم توفر مصادر للمعلومات الرصينة، والبيانات العلمية الحديثة، والتي تشكل مصدراً أساسياً لإعداد الأبحاث والدراسات العلمية، وتطور البحث العلمي.
4. هناك درجةً من التجاهل، أو ضعف الثقة بين المسؤولين، أو صانعي القرار؛ تجاه المؤسسات البحثية، وهذا إما يكون نتيجةً لبعض الشكوك من قبل صانعي القرار في الاستقلالية السياسية لهذه المؤسسات.
5. ضعف الشراكة التفاعلية بين المؤسسات البحثية، وبين مختلف القطاعات الحكومية، سواءً السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو حتى مع شركات القطاع الخاص الكبرى، التي تميل عادةً إلى الاعتماد على إجراء البحوث والدراسات التي تحتاجها.
6. غياب المؤشرات العلمية لقياس الأداء والمهنية لبعض المؤسسات البحثية، وأيضاً من حيث مستوى إنتاجها الفكري.
7. إشكالية توفير نظام فاعل جاذب؛ من شأنه أن يُحفز الكفاءات على الإبداع والابتكار، ويزيد من أهمية وقيمة العلم والمعرفة والبحث العلمي؛ بعيداً عن التعقيبات البيروقراطية، والاستبداد الإداري، ويحترم ويعقد النقد والاختلاف العلمي، ويعتبر ذلك ضرورةً لعملية التطوير وال عمران، ويوفر له هذا النظام أيضاً الإمكانيات المادية مقابل علمه، وخبراته، ومعرفته، بالشكل الذي يوفر له الاستقلالية، والحياة الكريمة التي تليق بالعلم والعلماء.
8. ضعف الإمكانيات والقدرات التسويقية للإنتاج المعرفي، والنشر العلمي؛ الذي يصدر عن هذه المؤسسات البحثية، والتي أصبحت تحصر دورها في نشر المعرفة فقط، أو التوقع العلمي العامودي، وتتجاهل كيفية تأثير المعرفة والبحث العلمي، وإمكانية إيصالها إلى صانعي القرار.

9. وجود مراكز أبحاث بمثابة واجهات اجتماعية، أو كغطاء للعمل السياسي العام؛ من قبيل بعض صناع القرار السابقين، أو كبار المسؤولين، أو حتى الدبلوماسيين الذين خرجوا أو تقاعدوا من دائرة صنع القرار .. أي بمعنى .. أن هذه المراكز البحثية توفر غطاءً أو مركز للعلاقات العامة لبعض المسؤولين السابقين؛ ليحافظوا على دورهم السياسي أو الاجتماعي أكثر من الاهتمام بعملية البحث العلمي والإنتاج المعرفي، وهو ما يولد تشویهاً للدور العلمي البحث، وانحرافاً في جودة أو رسالة البحث العلمي.

التوصيات:

1. الاهتمام بالإعداد الجيد للباحثين.
2. اختيار الموضوعات البحثية ذات الصلة باحتياجات وقضايا المجتمع، وسبل مواجهتها.
3. التعاون والتنسيق بين الجامعات ومراكز الدراسات والبحوث مع مؤسسات رسم السياسة وصنع القرار.
4. تخصيص ميزانيات مقبولة للبحث العلمي لا تقل عما هو موجود في الدول المتقدمة، والتي تحقق رُقيها ونموها عن طريق العلم والبحث العلمي.
5. لابد من المعادلة بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية؛ بما يضمن استخدام العلم من أجل البناء والتطور في جميع المجالات؛ بما فيها بناء العلم نفسه.
6. لابد من التأكيد على ضرورة رعاية مؤسسات البحث العلمي للدولة، وبما فيها الوزارات الخدمية.
7. لابد أيضاً من جعل البحث العلمي أولوية وطنية، وأن يمول من جميع المصادر، وأن ينتقل من مستوى الاستهلاكات إلى مستوى الممارسات الفعلية في الخطط والبرامج، وإلى مستوى تفعيل التطوير وجعله هدفاً وطنياً وقومياً، ويسبق كل ما سواه من الأهداف.
8. تقديم الدورات الدراسية والتدريبية لقطاعات المجتمع بهدف رفع الكفاءة المهنية والعلمية، ودعم مهارات الكفاءات العاملة في مختلف القطاعات.
9. تقديم محاضرات وندوات وحلقات حوار بهدف تنمية ثقافة المجتمع.
10. المشاركة في نشاطات الهيئات المعرفية في المجتمع كالمكتبات والمعارض، وتقديم المشورة المتخصصة، وتقديم المعلومات والبيانات العلمية لهيئات المجتمع المختلفة.

الخاتمة:

إن فرضية المؤسسات البحثية، ودورها في التطوير والتوسيع في التعليم الجامعي، والبحث العلمي، والابتكار، وتعزيز التنافس العلمي الإقليمي والقاري، ومدى الاستفادة منها، وإمكانية توظيفها في رسم السياسيات وصنع القرار في الدولة؛ من أجل خدمة قضايا الدولة بشكل عام، وتأثيره على المجتمع في تلك الدولة بوجهٍ خاص.

حيث يتبيّن أن تتميّة المجتمعات نهج حياة، وأسلوب معيشة، وفلسفة تقوم على التفكير بطريقة شمولية تكامليّة من خلال استخدام أسلوب النظم الكلية والفرعية، وما يربطها من علاقات وتقاعلات، وما يترتب عليها من نتائج وعمليات تغذية راجعة في التعامل مع مشكلات المجتمعات الإنسانية، وذلك إن وضع حل لكل مشكلة على انفراد فسيكون غير كافٍ، ولن يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية في كثير من متطلبات المجتمعات في ظل مفاهيم التنمية المختلفة.

وإن تطبيق فلسفة التنمية؛ يعني أننا مطالبون سكاناً وصناع قرار؛ بتغيير طرق تعاملنا مع الأشياء في بيئتنا الإقليمية والقارية، والسير في ثلاثة اتجاهات رئيسية، وهي "المحافظة على البيئة، وتحقيق نمو اقتصادي معقول، وتحقيق العدالة الاجتماعية" وهذا من واقع أن السير في هذه الاتجاهات بشكل متوازن وعقلاني سيقودنا إلى تحسين مستويات معيشتنا، وضمان حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة.

وإن تطبيق أسلوب التنمية المجتمعية يتطلّب أن تقوم الهيئات الرسمية والمحلية بتطوير أساليب إدارة متكاملة؛ يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع على أنه نظام متكامل، ويشتمل مجموعة من النظم كالنظام الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، والتي تؤثر وتتأثر بعضها ببعضًا بشكل مستمر، وبالتالي تتطلّب ديناميكيّة هذه النظم عمليات ضبط وتوجيه مستمرة للحد من السلبيات وتعظيم الإيجابيات في داخل المحلي للدولة، وهذا هو دور المؤسسات البحثية، والتي تعتمد بشكل كبير و مباشر على دراسة حالة السكان في كل مشكلاتهم، وفي مختلف مراحلها .. وهذا منطلق أن أصحاب المشكلة هم أكثر الأشخاص معرفةً بها، وأقدرهم على وضع الحلول المناسبة لمعالجتها.

ختاماً .. نحن نعاني أزمة فراغ رهيب في مسألة التواصل البناء فيما بين المؤسسات البحثية ومؤسسات رسم السياسات وصنع القرار في دولنا، ولهذا يجب علينا أن نجد حلاً لهذه الأزمة قبل أن نصل إلى البحث عن التطوير والتوسيع في التعليم الجامعي، والبحث العلمي، والابتكار، لمواجهة التحديات القارية، وتعزيز التفاوض العالمي .. وهذا حقيقةً ما نعانيه نحن كمؤسسات بحثية من تهميش وإقصاء.

حيث إن التفاعل بين الاتجاهين "المؤسسات البحثية وصانعي القرار" يؤدي إلى رفع القيم التي تعكس صورة المجتمع؛ كونها الرابط والمعيار الأساسي للسلوك الفردي والاجتماعي، والمجتمع في عمومه لا يتكون دون وجود هذا البناء؛ فهو بحاجة إلى إشباع سوق العمل بالخصائص الازمة؛ كما هو بحاجة إلى تنمية القدرات العلمية، والمعرفية، والابتكار، والمشاركة في توجيه راسmi السياسية، وصانعي القرار، بأسلوب البحث العلمي الهدف لمساعدة المتخصصين والقائمين على قمة الهرم في الدولة في أداء عملهم بشكل أمثل، وبطبيعة الحال هذا تحدده أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات البحثية من خلال الصلة الوثيقة بين الجامعات ومراكز البحث والدراسات على مستوى الداخل والخارج من جهة، وبين المجتمع من جهة أخرى؛ لتحقيق طموحات التنمية والتغلب على تحدياتها، وذلك عبر مساعيها في خدمة المجتمع من خلال التميز العلمي والبحثي، وإعداد الكوادر البشرية.

كما نود أن ننوه للإخوة الباحثين بأن لموضوع هذا البحث من الأهمية بمكان؛ حيث ينبغي أن تتجه إليه الجهود وتحظى بالعناية والاهتمام، فبهذا نوصي في جملة التوصيات التي تلي في نهاية هذه الدراسة سرداً.

قائمة المصادر والمراجع:

- [1] الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع لواضعى السياسات، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2011.
- [2] أيوب، سميحة إبراهيم، صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي، دراسة تحليلية تقييمية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.
- [3] بدر، عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 2000.
- [4] جامعة الدول العربية، تقرير حول الإستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار، منشورات جامعة الدول العربية، القاهرة، 2013.
- [5] لاموس، ميشال هارا، اتجاهات جديدة في علم الاجتماع، دار الحكمة، بغداد، 2001.
- [6] جولدشتاين، توماس، المقدمات التاريخية للعلم الحديث، ترجمة أحمد حسان عبد الواحد، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2004.
- [7] حبيب، كاظم، العولمة من منظور مختلف، الجزء الثاني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2005.
- [8] شفيق، محمد، البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- [9] عطية، عبدالقادر محمد، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- [10] فرجاني، نادر، تقرير التنمية الإنسانية العربية؛ نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002.
- [11] قصووة، صلاح، فلسفة العلم، الهيئة العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2003.
- [12] الكبيسي، عبدالله جمعه، ومحمود مصطفى قمبر، دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع، دار الثقافة، الدوحة، 2001.
- [13] منصور، أمين، إشكالية التعلم في العالم العربي والإسلامي، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الجيزه، ط١، 2007.
- [14] النشار، علي سامي، مناهج البحث العلمي عند مفكري الإسلام، دار المعارف، القاهرة، 1996.
- [15] ياقوت، محمد سعيد، أزمة البحث العلمي، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2007.

